التعاون الزراعي في ليبيا .. رؤية مستقبلية
Agricultural Cooperation in Libya: A Future Vision

رياض شعبان لملوم
Riyad Shaban Lamlum
كلية الزراعة ـــ جامعة طرابلس
Faculty of Agriculture – Tripoli University
r.lamlul@uot.edu.ly

الملخص:

الملخص:
تناولت الورقة البحثية تطور الحركة التعاونية الزراعية في ليبيا، وذلك قبل وبعد صدور القانون رقم 46 لسنة 1971م الذي ينظم العمل بالجمعيات التعاونية الزراعية في ليبيا، مع عرض للوضع الراهن للجمعيات التعاونية الزراعية من حيث أعدادها وأعداد المنتسبين لها ومهامها.
وأبرزت الورقة أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية من خلال إعادة هيكلتها لتكون بنياناً فاعلاً في التنمية الزراعية. ومن بينها المشاكل الهيكلية للجمعيات التعاونية الزراعية، وعدم ثبات الهيكل التنظيمي للبنيان التعاوني الزراعي. وذلك بالمقارنة مع بعض التجارب الدولية الناجحة في التعاون الزراعي والمتمثلة في تجربتي اليابان والهند، للإستفادة منها في تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية في ليبيا.
وتمحورت التوصيات حول آليات التنفيذ اللازمة لإعادة تأهيل الجمعيات التعاونية الزراعية والنهوض بالبنيان التعاوني الزراعي على الأسس والمبادئ الدولية للتعاون لتحقيق التنمية الزراعية.

الكلمات الدالة: البنيان التعاوني الزراعي، الجمعيات التعاونية الزراعية، الحركة التعاونية الزراعية، التنمية الزراعية، المبادئ الدولية للتعاون.

Abstract:
The paper discussed the development of the agricultural cooperative movement in Libya, before and after the issuance of law No. 46 of 1971, which regulations the work of agricultural cooperatives in Libya, with presentation of the current status of the agricultural cooperative societies in Libya, with an overview of the current situation of agricultural cooperative societies in terms of numbers and numbers of associates and tasks.
The paper highlighted the most important problems constraints facing the development of agricultural cooperative societies through restructuring them to be an effective structure in agricultural development. These Include structural problems of the agricultural cooperatives and the instability of the organizional structure of the agricultural cooperatives structures, as compared to some successful international experiences in agricultural cooperation represented by the experiences of Japan and India, to benefit from them in the development of agricultural cooperatives for Libya.
The recommendations focused on the implementation mechanisms necessary for the rehabilitation of agricultural cooperatives and the promotion of the cooperative structure in Libya on the basis and principles of international cooperation to achieve agricultural development.

Key Words: Agricultural Cooperative Architecture, Agricultural Cooperatives, Agricultural Cooperative Movement, Agricultural Development, International principles of cooperation.

استلمت الورقة بتاريخ 28 سبتمبر 2020، وروجعت بتاريخ 13 أكتوبر 2020، وقبلت بتاريخ 18 أكتوبر 2020، ومتاحة على الانترنت بتاريخ 23 أكتوبر 2020

المقدمة:

لعبت الجمعيات التعاونية الزراعية دوراً هاماً في مرحلة إنطلاق التنمية الزراعية في ليبيا، لا سيما في الفترة الماضية التي اتسمت بقدر كبير من تدخل المؤسسات الحكومية والعامة في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، وفي رسم السياسات والخطط التنموية، وفي مجالات التسويق والتسعير، حيث كانت هذه الجمعيات من أهم الأدوات التنظيمية والتنفيذية والرقابية.

وبالرغم من النجاحات التي حققتها الجمعيات التعاونية الزراعية، إلا أن إعتمادها الكبير وإرتباطها المباشر بالجهاز الحكومي قد أضر كثيراً بمصداقيتها كتنظيمات شعبية طوعية تعمل وفق الأسس والمبادئ الدولية للتعاون، ومدى استقلاليتها وإعتمادها على الذات مؤسسياً وتنظيمياً وإدارياً وتمويلياً، ومن ثم فقد ظهرت الجمعيات التعاونية الزراعية ككيانات هزيلة ضعيفة الأداء غير قادرة على الإستقلالية والإعتماد على الذات.

المشكلة البحثية:

بالرغم من أن الدولة الليبية قد أولت اهتماماً خاصاً بمجال الجمعيات التعاونية الزراعية، وأهمية تعزيز دورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، إلا أن هناك مجموعة من المشاكل والمعوقات واجهت مسيرة الجمعيات التعاونية الزراعية في ليبيا، وقصور أدائها وصعوبة تقويم عملها في شتى المجالات الخدمية والإنتاجية وتحديد متطلبات تطويرها مستقبلاً، بالترافق مع إشكالية التباين في أوضاع الهيكل التنظيمي للبنيان التعاوني الزراعي من حيث السعة والشمول والإنتشار والواقع الراهن والنظرة المستقبلية إليه، وقصور التشريعات التي تنظم وتحكم أعماله. وأهمية تعزيز دورها في تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

الأهداف البحثية:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الورقة في دراسة التعاون الزراعي في ليبيا من خلال حركة الجمعيات التعاونية الزراعية وآفاقها المستقبلية. ويتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1. تشخيص الوضع الراهن للجمعيات التعاونية الزراعية في ليبيا.

2. التعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية وإعادة هيكلتها لتكون بنياناً فاعلاً في التنمية الزراعية.

3. دراسة بعض التجارب الدولية الناجحة في التعاون الزراعي للإستفادة منها في تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية في ليبيا مستقبلاً.

4. اقتراح مجموعة من التوصيات والمقترحات لإعادة تأهيل الجمعيات التعاونية الزراعية على الأسس والمبادئ الدولية للتعاون للنهوض بالبنيان التعاوني الزراعي في ليبيا حتى تستطيع وحداته إنشاء وإدارة المشروعات التعاونية الزراعية المشتركة لتحقيق التنمية الزراعية.

الأهمية:

ترتبط أهمية الورقة بتزايد الإهتمام بدور الجمعيات التعاونية الزراعية كمنظمات غير حكومية في التنمية الزراعية مع اتجاه ليبيا إلى تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية والتكيف الهيكلي نحو تعزيز دور هذه الجمعيات في إطار التصحيح المطلوب. وبخاصة ما يتعلق بتطوير دور الجمعيات التعاونية الزراعية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بإعتبارها من البدائل الهامة والمناسبة لملىء بعض الفراغ المؤسسي بدلاً من الدور الحكومي، ولتحقيق قدر من التوازن مع القطاع الخاص. وتأتي الأهمية في جانب التوصيات المقترحة بالإهتمام المناسب من الباحثين والدارسين والمهتمين بنهضة الحركة

التعاونية الزراعية في ليبيا. وفي تسليط الضوء واستثارة الإهتمام بالأهمية البالغة لدور الجمعيات التعاونية الزراعية في تحقيق التنمية الزراعية.

الأسلوب المنهجي:

تم الإعتماد على الأسلوب التحليلي الوصفي بتوظيف البيانات والمعلومات التي تم جمعها والحصول عليها من إدارة التعاون والإرشاد والإعلام الزراعي والبحري التابعة لوزارة الزراعة.

تطور الحركة التعاونية الزراعية في ليبيا:

ظهرت الحركة التعاونية الزراعية في ليبيا بمفهومها الحديث بصدور القانون رقم 42 لسنة 1956م الذي اقتصر العمل به في المجال التعاوني الزراعي على المستعمرين الإيطاليين بهدف الإستقرار في الأراضي الليبية. ولقد استمر العمل بهذا القانون تحت إشراف وزارة العمل والشئون الاجتماعية إلى أن تم الغاؤه، وصدور القانون رقم 46 لسنة 1971م، الذي أعاد النظر في الجمعيات التعاونية الزراعية القديمة وتأسيس جمعيات تعاونية زراعية جديدة تساهم في تطوير الاقتصاد وتحسين أوضاع المزارعين الليبيين.

أولاً: تطور الحركة التعاونية الزراعية في ليبيا قبل صدور القانون رقم 46 لسنة 1971م:

على الرغم من أن التعاون بتطبيقه التقليدي بين المواطنين بصفة عامة والمزارعين بصفة خاصة في ليبيا منذ القدم، إلا أن التعاون الحديث عُرف أثناء الاستعمار الإيطالي (1911- 1942م) والإدارة البريطانية من بعده، حيث وجدت عدة جمعيات تعاونية زراعية أنشأها وأشرف عليها فرع الاتحاد الزراعي الإيطالي في ليبيا وهو المنظمة المعروفة باسم (الكونسورسيو)، وبما أن هذه الجمعيات وجدت لخدمة أغراض الاستعمار الإيطالي فقد اقتصر الإنتساب إليها على المزارعين الإيطاليين. وبالرغم من إدخال نظام الإرشاد الزراعي لأول مرة في ليبيا سنة 1953م، أي قبل ثلاثة سنوات من صدور القانون رقم 42 لسنة 1956م الخاص بالتعاون الزراعي، ونظراً لظروف البلاد الاقتصادية وضآلة دخل المزارع الذي مارس الأعمال الزراعية بوسائل وأساليب تقليدية، فقد ارتبطت خدمات الإرشاد والتعاون الزراعي بتقديم المساعدات العينية المتمثلة في بعض أنواع البذور المحسنة والأسمدة والمعدات الخفيفة وغيرها من الخدمات المجانية. وقد اعتمد تقديم الخدمات بسبب عدم وجود جمعيات تعاونية زراعية كافية تقوم بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من ناحية وعدم قدرة المزارع على شرائها إن وجدت من ناحية أخرى.

ويعتبر صدور قانون التعاون رقم 42 لسنة 1956م بداية نشأة الحركة التعاونية الزراعية بصفة رسمية، حيث استمر العمل بهذا القانون حتى سنة 1971م.

ثانياً: تطور الحركة التعاونية الزراعية في ليبيا بعد صدور القانون رقم 46 لسنة 1971م:

بصدور القانون رقم 46 لسنة 1971م تم إلغاء العمل بالقانون رقم 42 لسنة 1956م. وبموجب القانون الجديد أعيد النظر في الجمعيات التعاونية الزراعية القديمة، وبدء العمل في تأسيس جمعيات تعاونية زراعية جديدة. وقد حدد القانون إطار الحركة التعاونية الزراعية بصورة مقننة لما احتواه من ضوابط لتنظيم البنيان التعاوني الزراعي وتأسيس جمعيات تعاونية زراعية بمفهومها الحديث. وفي إطار تنظيم المزارع التعاونية صدر القانون رقم 2 لسنة 1974م بشأن المزارع التعاونية، وهي المزارع التي تُملك لعدد من المزارعين لا يقل عددهم عن عشرة، وتتم إدارة الجمعية التعاونية الزراعية في هذه المزارع التعاونية بحيث يتقاسم الأعضاء الإنتاج ويتحملون مسئوليات الإدارة.

وحدد القانون رقم 46 لسنة 1971م مهام الجمعيات التعاونية الزراعية في الآتي (القانون رقم 46 لسنة 1971م بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية: 1971م، ص3):

1. الإسهام في تنفيذ خطط الدولة في تنظيم زراعة الأرض وتحسين الإستغلال الزراعي بالتعاون مع أجهزة الدولة المتخصصة.

2. تنظيم حصول الأعضاء على القروض العينية والنقدية اللازمة للزراعة وإستغلال الأرض.

3. توفير الآلات الزراعية الحديثة وتنظيم إنتفاع الأعضاء بها.

4. دعم الصناعات الريفية والبيئية بالتعاون مع أجهزة الدولة.

5. إدارة وإستغلال الأراضي التي يعهد بها إليها من الأشخاص الإعتبارية والأفراد.

6. إنشاء المزارع النموذجية لتربية الحيوان والدواجن وتوزيع السلالات النقية.

7. المساهمة في أداء الخدمات العامة والاجتماعية.

8. مباشرة الإختصاصات الأخرى المخولة لها طبقاً للقوانين واللوائح.

وقد اشتمل التنظيم الإداري لوزارة الزراعة على إنشاء إدارة عامة للإرشاد والتعاون الزراعي على المستوى المركزي ومثلها في المحافظات. وتم تدعيم هذه الإدارة بعناصر من خريجي الكليات والمعاهد الزراعية وخبرات من الدول العربية.

وأولت الدولة الإهتمام بالحركة التعاونية الزراعية، وتم تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية والجمعيات التعاونية الزراعية النوعية (المتخصصة)، كما تم تأسيس عشرة جمعيات تعاونية زراعية مشتركة على مستوى المناطق (المحافظات سابقاً). حيث تم تخصيص جزء من رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية والنوعية في رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية المشتركة، التي تقوم بالعمل على تدعيم ومعاونة الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية والنوعية وفي توفير مستلزمات الإنتاج لها، واسُتكمل البنيان التعاوني الزراعي بقيام الاتحاد التعاوني للجمعيات التعاونية الزراعية (الاتحاد العام للفلاحين والمربين).

ونظراً لأن الجمعيات التعاونية الزراعية تتصل بشكل مباشر مع المزارعين في عملهم الإنتاجي، فقد تم تنظيم الإرشاد الزراعي ليكون جزءاً من نشاط الجمعيات التعاونية الزراعية وبما يغطي أعداد محدودة من المزارعين ومساحات محدودة من الأراضي الزراعية تمثل نطاق العمل لكل جمعية تعاونية زراعية.

وتركز برنامج التعاون الزراعي على تطوير البنيان التعاوني الزراعي بما يمكنه من مواجهة التوسع في المهام التي تؤديها الجمعيات التعاونية الزراعية.

التغيرات والتقلبات الإدارية في جهاز التعاون الزراعي:

خلال الفترة 1980- 1986م تم دمج الإدارة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي في مركز البحوث الزراعية تحت اسم الإدارة العامة للبحوث والتعليم الزراعي. وكان هذا الدمج إداري أكثر منه عضوي، فقد تحول مركز البحوث الزراعية إلى إدارة وتحولت إدارة الإرشاد والتعاون الزراعي إلى قسم، وتعثرت جهود الإرشاد والتعاون الزراعي في ظل هذا النظام الإداري المتضمن 25 بلدية. وفي ظل الإرتباك الإداري من دمج وحل لجهاز الإرشاد والتعاون الزراعي والذي أنعكس سلباً على مسيرة الإرشاد والتعاون الزراعي وتسبب في عرقلة برامجه وأنشطته.

وفي سنة 1986م تم إلغاء وزارة الزراعة وحلت محلها الهيئة العامة للإنتاج الزراعي، ولم يكن الإرشاد والتعاون الزراعي ضمن أجهزتها، وترك ذلك لوزارات الزراعة في المناطق.

وفي سنة 1990م أعيدت وزارة الزراعة من جديد واشتمل تنظيمها الإداري على إنشاء إدارة عامة للإرشاد والتعاون الزراعي، التي أعادت نشاطها وتم إعادة العمل بالقانون رقم 46 لسنة 1971م بعد تعليق العمل به طوال عشر سنوات. وكان هذا أحد الأسباب في عدم تطور الحركة التعاونية الزراعية وفي تراجع ملحوظ لنشاطات التعاون الزراعي ومن أسباب تدني كفاءته.

وفي سنة 2000م الغيت وزارة الزراعة وآلت اختصاصاتها إلى وزارات الزراعة بالمناطق.

وفي سنة 2006م أعيدت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية، ولم يشتمل هيكلها الإداري على التعاون الزراعي، حيث اقتصر على مكاتب للتعاون الزراعي بالمناطق.

وفي سنة 2012م أعيد تنظيم وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية من جديد، واشتمل هيكلها الإداري على إدارة التعاون والإرشاد والإعلام الزراعي والبحري، ومكاتب للتعاون والإرشاد والإعلام الزراعي والبحري في المناطق.

الوضع الراهن للجمعيات التعاونية الزراعية في ليبيا:

تطورت الجمعيات التعاونية الزراعية في ليبيا من خلال زيادة أعداد هذه الجمعيات وأعداد المساهمين فيها وتطور رأس المال الأسهمي وحجم المعاملات لهذه الجمعيات وذلك وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) يبين تطور الجمعيات التعاونية الزراعية والدعم المقدم لها من سنة 1972م إلى سنة 1981م

السنوات	عدد الجمعيات	المساهمين بالألف	رأس المال بالألف دينار	حجم المعاملات بالألف دينار	الدعم بالألف دينار
1972	74	12	126	غير متوفر	100
1973	102	27	340	1145	250
1974	172	72	1050	4530	335
1975	208	92	1620	6663	698
1976	220	110	1672	11264	959
1977	244	134	1874	17522	1440
1978	270	134	2242	15522	3390
1979	296	136	2294	24497	3478
1980	321	140	2336	24000	3250
1981	346	150	2500	30000	3500

المصدر: الإدارة العامة للإرشاد والتعليم والتدريب الزراعي (1982). (أمانة) وزارة الزراعة، طرابلس.

ويتبين من الجدول رقم (1) التطور التدريجي الذي حدث في عدد الجمعيات التعاونية الزراعية من 74 جمعية سنة 1972م إلى 220 جمعية سنة 1976م وزاد العدد إلى أن وصل إلى 346 جمعية تعاونية زراعية سنة 1982م. وتبع الزيادة في عدد الجمعيات زيادة ملحوظة في أعداد المساهمين بتلك الجمعيات من 12 ألف مساهم سنة 1972م إلى 110 ألف مساهم سنة 1976م، وبلغ 150 ألف مساهم سنة 1981م.

ونتج عن زيادة أعداد المساهمين تطور في رأس المال الأسهمي لتلك الجمعيات حيث إرتفع من 126 ألف دينار سنة 1972م إلى 1672 ألف دينار سنة 1976م وبلغ 2500 ألف دينار سنة 1981م. كما

يلاحظ التطور الذي حدث في حجم المعاملات حيث زاد من 1145 ألف دينار سنة 1973م إلى 11264 ألف دينار سنة 1976م وبلغ 30000 ألف دينار سنة 1981م. وكان من أهم أسباب هذا التطور يعود للدعم الذي قدمته الدولة للجمعيات التعاونية الزراعية والذي بدوره تطور من 100 ألف دينار سنة 1972م إلى 959 ألف دينار سنة 1976م و3500 ألف دينار سنة 1981م.

وفي سنة 1992م حدثت طفرة في عدد الجمعيات التعاونية الزراعية، حيث بلغ عددها 1550 جمعية، كان أغلبها عبارة عن جمعيات صغيرة الحجم (قزمية) لا تملك أية إمكانيات أو قدرات مالية وإدارية، مما أدى إلى دمجها سنة 1993م ووصل عددها إلى 629 جمعية.

وفي سنة 2010م صدر قرار وزير الزراعة رقم 151 لسنة 2010م بشأن تشكيل لجان لحصر وتقييم الجمعيات التعاونية الزراعية والتي بلغ عددها 800 جمعية تعاونية زراعية، منها 427 جمعية تعاونية زراعية محلية و334 جمعية تعاونية للمربين و39 جمعية تعاونية زراعية نوعية (متخصصة). وبلغ إجمالي عدد المساهمين في هذه الجمعيات 403740 مساهماً. كما هو مبين في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) يبين عدد الجمعيات التعاونية الزراعية بمختلف أنواعها وتوزيعها على المناطق في ليبيا سنة 2010م

ت	المنطقة	عدد الجمعيات	ج. محلية	ج. مربين	ج. نوعية (متخصصة)
1	البطنان	38	18	20	-
2	درنة	17	8	8	1
3	الجبل الأخضر	50	25	21	4
4	المرج	69	65	4	-
5	بنغازي	78	34	39	4
6	اجدابيا	27	14	11	2
7	الواحات	8	4	4	-
8	الكفرة	5	2	2	1
9	سرت	18	11	7	-
10	الجفرة	12	7	5	-
11	مصراتة	33	16	16	1
12	سبها	26	15	9	2
13	مرزق	25	13	12	-
14	وادي الحياة	23	23	-	-
15	وادي الشاطئ	34	19	15	-
16	غات	8	4	4	-
17	نالوت	43	21	22	-
18	الجبل الغربي	62	29	32	1
19	زواره	23	11	12	-
20	الزاوية	58	27	26	5
21	طرابلس	21	9	9	3
22	الجفارة	46	18	22	6
23	المرقب	76	34	34	8
الإجمالي		800	427	334	39

المصدر: إدارة التعاون والإرشاد والإعلام الزراعي والبحري (2017). وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية، طرابلس.

ومن خلال الحصر والتقييم الذي قامت به اللجنة للجمعيات التعاونية الزراعية اتضح الآتي:

1. تدخل جهات غير مختصة ومخالفة للقانون بإشهار الجمعيات التعاونية الزراعية.
2. عدم متابعة عمل تلك الجمعيات من قبل الجهات المسؤولة.
3. عدم وجود دورة مستندية لها، وعدم قفل أغلب الميزانيات الختامية لتلك الجمعيات.
4. إنتهاء المدة الزمنية القانونية لمجالس الإدارة بالجمعيات.

وأوصت لجان الحصر والتقييم للجمعيات التعاونية الزراعية بالعديد من التوصيات من أهمها:

1. تعديل القانون رقم 46 لسنة 1971م بشأن عمل الجمعيات التعاونية الزراعية.
2. تفعيل دور الإشراف والمتابعة للجمعيات التعاونية الزراعية، وتصحيح أوضاعها المالية والإدارية.
3. إشهار وإعادة إشهار الجمعيات التعاونية الزراعية النوعية (المتخصصة) بالمناطق لتكوين جمعيات فاعلة وقادرة.
4. التركيز على إشهار الجمعيات التعاونية الزراعية النوعية (المتخصصة).
5. العمل على استكمال البنيان التعاوني الزراعي في ليبيا.

المشاكل الهيكلية للجمعيات التعاونية الزراعية:

إن الهزات والتغيرات الإدارية التي تعرض لها جهاز التعاون الزراعي وخاصة عدم ثبات هيكله التنظيمي، أدى إلى فقدان الكفاءات والعناصر المدربة اللازمة لإستمرارية زخم العمل التعاوني الزراعي وتطوره.

وكذلك غياب سياسة عامة للتعاون الزراعي، فالطريقة التي تم بها إلغاء وحل إدارة وجهاز التعاون الزراعي في كل مرحلة تدل على عدم وضوح وتقدير دور التعاون الزراعي في أهداف التنمية الزراعية من خلال برامج عمل يتم تخطيطها وتنفيذها وتقويمها في ظل تلك السياسة.

لقد مرت الجمعيات التعاونية الزراعية في ليبيا بمراحل عديدة انعكست فيها كل الظروف السيئة التي تم الإشارة إليها حتى وصلت في الوقت الراهن إلى وضع يحتاج إلى مراجعة شاملة.

إن الجمعيات التعاونية الزراعية حالياً لا تقوم بالدور الأساسي الذي أنشئت من أجله وهو توفير المناخ الملائم للنهوض بالقطاع الزراعي، والعمل على تحسين أوضاع المزارعين ورفع مستوى معيشتهم وتحقيق العدالة الاجتماعية بما يخدم مصلحة الوطن ككل، حيث تقلص دور هذه الجمعيات من كونها تساعد المزارعين وتوفر لهم مستلزمات الإنتاج وتنظيم العملية الزراعية للوصول إلى التنمية الزراعية المستدامة إلى مجرد مورد لبعض وليس كل مستلزمات الإنتاج. ويرجع هذا التدهور إلى أسباب كثيرة أهمها الفساد الهيكلي والإداري في تلك الجمعيات.

وفيما يلي بعض هذه الأسباب التي من خلالها يمكن تحديد النقاط الأساسية التي يجب العمل على القضاء عليها لتصحيح مسار القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الاقتصادية التي من شأنها دفع ليبيا إلى مسار الدول الرائدة اقتصادياً:

1. إستمرار المشاكل والتحديات المزمنة التي تعاني منها الجمعيات التعاونية الزراعية مثل ضعف الإدارة والفساد الإداري والمالي، إنخفاض كفاءة الأداء، ضعف العلاقة بين الإدارات وأعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية، زيادة عملية التحكم والتدخل الإداري من قبل الحكومة والذي أدى إلى تقليص دور هذه الجمعيات (مركز دراسات وبحوث الدول النامية: 2010، ص240).

2. الاضطراب العام والإرتباك الذي يسود أغلب قطاعات الدولة الليبية من خلال إعادة بناء هياكل الدولة.

3. الموقف السلبي للحكومة تجاه الجمعيات التعاونية الزراعية. وتجاهل المخططين وواضعي الإستراتيجيات القائمين على شئون الدولة للقطاع التعاوني الزراعي، وإمكانية الإستفادة من الجمعيات التعاونية الزراعية لتكون جزءاً من الحل في مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، فضلاً عن إمكانية هذه الجمعيات في نشر الثقافة السلوكية الديمقراطية.

4. قصور الإمكانيات المالية والفنية لأعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية.

5. مشكلة إختيار أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية الزراعية.

6. مشكلة إختيار نوع الجمعية التعاونية الزراعية الذي يلائم البيئة من ناحية، وتحديد قواعد العمل التي يمكن الأخذ بها أو تطبيقها من ناحية أخرى.

إن هذا الواقع السلبي الذي تعيشه الحركة التعاونية الزراعية، ليس دافعاً للتقليل من دور وأهمية التعاون الزراعي والجمعيات التعاونية الزراعية في الواقع الليبي، بل يعتبر الميدان الحقيقي لإظهار أهمية ودور العلم والبحوث العلمية، وكذلك جهود أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية والجهود الحكومية والاجتماعية لتحفيز وتطوير هذه الجمعيات للقيام بدورها الإيجابي اقتصادياً واجتماعياً.

إن إهمال دور الجمعيات التعاونية الزراعية، ليس من مصلحة الدولة الليبية فقد حققت الجمعيات التعاونية الزراعية بعض النجاحات في ليبيا وحققت نجاحات كبيرة في عدة دول متقدمة مثل دول شمال أوروبا وكذلك دول النمو الآسيوي (الصين، الهند، اندونيسيا).

وهذا لا يمنع القول أن عقبات عديدة تواجه تنمية الجمعيات التعاونية الزراعية في ليبيا، فضلاً عما ذكر في مقدمة هذه الورقة وهي تعتبر من أهم العقبات القائمة في وجه تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية في ليبيا، والمتمثلة في الآتي:

1. الأفكار الخاطئة المنتشرة في ما بين صانعي السياسات وواضعي الخطط حول طبيعة الجمعيات التعاونية الزراعية وطريقة عملها (معهد التخطيط القومي: 2009، ص65).

2. الآمال غير الواقعية المعقودة على ما يمكن للجمعيات التعاونية الزراعية أن تنجزه.

3. إقامة وتأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية بصرف النظر عما إذا كانت الاشتراطات الدنيا المطلوبة لتحقيق تنمية تعاونية زراعية ناجحة مستوفاة أم لا.

4. تعجيل نمو الجمعيات التعاونية الزراعية على نحو مفتعل.

إن كل المشاكل والعقبات والتحديات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية قابلة للحل بإتباع الأساليب العلمية في التحديد الدقيق لهذه المشاكل والمعوقات، وإتخاذ عدد من القرارات الأساسية من قبل الحكومة ومنها:

أ / الفعل الإيجابي المحدود من خلال الدعم المالي المؤقت لدفع وتنشيط الحركة التعاونية الزراعية دون التدخل في إدارة نشاطاتها واتحاداتها.

ب / المساعدة في إعادة تنظيم القطاع التعاوني الزراعي من خلال الإدارة المؤقتة التي تعد وتهيء الظروف لإنتخاب إدارة جديدة للاتحاد العام للفلاحين والمربين في ليبيا.

ج / المساعدة في إصدار قانون جديد ينظم النشاط التعاوني الزراعي في ليبيا.

د / أن للجمعيات التعاونية الزراعية دور، يمكن للدولة أن تشجعه كما تفعل مع القطاع الخاص، بل أن القطاع التعاوني الزراعي أولى وأفضل في توفير فرص العمل، وتوفير الإنتاج الزراعي، وتقديم عدة أنواع من الخدمات (الحسن: 2013، ص145).

ه / إن الواقع غير المنظور للسلطات التعاونية الزراعية في ليبيا، يمكن إصلاحه بجهود أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية، والدور الإيجابي الحكومي في هذا المجال.

تجارب دولية ناجحة في التعاون الزراعي:

أكدت التجارب الدولية أن التنظيمات التعاونية الزراعية هي قاطرة التنمية للقطاع الزراعي سواء من حيث مساحات الأراضي التي تخدمها وتستغلها أو حجم الاستثمارات التي تضخها أو فرص العمل التي توفرها أو حجم مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي. ومما يلفت النظر أن توصيات الأمم المتحدة في سنة 1992م طالبت الحكومات بدعم وإشراك التعاونيات في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، كما أوصت بذلك لجان الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بالعمل التعاوني، حيث أوصى مؤتمر العمل الدولي سنة 2001 الحكومات بالإهتمام بمسيرة العمل التعاوني في القرن الواحد والعشرين (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: 2010، ص86).

وقد ركزت الورقة البحثية على تجربتي اليابان والهند وذلك لسبب أن يتم تناول تجربة دولة متقدمة وتجربة دولة أخرى نامية يكونا قد أثبتتا نجاحاً في مجال العمل التعاوني الزراعي المدعم من قبل الدولة وبدون تدخلها في شئون الجمعيات التعاونية الزراعية.

أ / تجربة الجمعيات التعاونية الزراعية في اليابان:

تعتبر اليابان من أقدم الدول التي عرفت الجمعيات التعاونية الزراعية، فمنذ سنة 1900م والجمعيات التعاونية الزراعية تقيم الأعمال في جميع القرى اليابانية، وكان أغلب المزارعين المنضمين إلى تلك الجمعيات هم كبار المزارعين وذلك قبل الحرب العالمية الثانية. وخلال فترة الحرب أصبحت الجمعيات التعاونية الزراعية تحت سيطرة الحكومة وانضم جميع المزارعين إليها للمساعدة في دعم الاقتصاد خلال تلك الفترة.

وبعد الحرب العالمية الثانية تم إعادة تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية بأسلوب أكثر ديمقراطية حيث تم إصدار قانون الجمعيات التعاونية الزراعية سنة 1947م والذي يكفل حرية الدخول في الجمعيات التعاونية الزراعية لأي فرد، ولكنه يكفل حق الإدارة والتصويت للأعضاء المزارعين فقط. وعلى الرغم من كون العضوية إختيارية إلا أن 100% تقريباً من الأسر الزراعية أصبحوا أعضائها، وذلك لإرتباط المزارعين بتلك الجمعيات التعاونية الزراعية خلال فترة الحرب وإعتمادهم عليها في شراء الأسمدة وبيع منتجاتهم الزراعية، بالإضافة إلى أنه في ذلك الوقت كان المحصول الرئيسي (الأرز) لا يزال تحت سيطرة الحكومة ولذلك كان الإختيار الأفضل لجميع المزارعين هو أن يصبحوا أعضاء في الجمعية التعاونية الزراعية.

وخلال تلك الفترة لم يكن هناك دعم من الحكومة للمزارعين سوى خفض الضرائب، أما تقديم القروض طويلة الأجل أو سياسات دعم التسعير فقد كانت تتم من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية ولذلك كانت هذه الجمعيات على علاقة وثيقة بالسياسات الزراعية وخاصة فيما يتعلق بمراقبة المحاصيل الزراعية (Tsubota, Kunio, 2006:Peg 33).

وتلعب الجمعيات التعاونية الزراعية في اليابان دوراً حيوياً ليس فقط على نطاق الزراعة بل على مستوى الاقتصاد ككل. كما تقوم تلك الجمعيات بتقديم الإرشاد الزراعي من خلال إعطاء توجيهات للأفراد بشأن عملية الإنتاج الزراعي لمساعدتهم على العمل في مزارعهم بشكل أكثر كفاءة، كما تقوم

بتطوير وتحسين الزراعة في المجتمعات المحلية، وتقدم دليل استرشادي للمزارع بشأن كيفية تحسين الجودة وغيرها من جوانب الإنتاج والتسويق. هذا بالإضافة إلى مساعدة الأعضاء المشتركين باستخدام الآلات والمنشآت المختلفة ومساعدتهم على شراء مواد الإنتاج، كل ذلك من شأنه زيادة إنتاجية المزارع الياباني. كما تساعد الجمعيات التعاونية الزراعية في اليابان بتوفير محطات التعبئة والتغليف التي يتم من خلالها تنظيف وفرز وتعبئة وتغليف المنتجات التي يتم الحصول عليها من المزارعين وذلك لتقديم منتجات ذات جودة عالية للمستهلكين اليابانيين. هذا بالإضافة إلى تأسيس نظام التتبع لإدارة الجودة، حيث يكون لكل منتج (تصنيف رقمي) ومعلومات عن تاريخ الإنتاج وإنتهاء الصلاحية والمعلومات الأخرى ذات الصلة.

وتقوم الجمعيات التعاونية الزراعية أيضاً بتقديم القروض الزراعية التي يتم إعطائها للشركات المساهمة في الأنشطة الزراعية المختلفة وتدعيم الإستقرار المالي لتلك الشركات من خلال الاستثمارات التي تقدمها والاستشارات الزراعية(Agriculture Business Week, 2009:Peg71).

وفي الآونة الأخيرة تزايد عدد الجمعيات التعاونية الزراعية في اليابان ليصل إلى 719 جمعية في سنة 2010م، كما تزايد عدد الأعضاء في نفس السنة ليصل إلى 9.5 مليون عضو.

ونخلص إلى أن اليابان قد نجحت في التطبيق الفعلي للجمعيات التعاونية الزراعية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد الأعضاء وتسويق منتجاتهم، فنجد أن حوالي 97% من المنتجات يتم تسويقها عن طريق تلك الجمعيات التعاونية الزراعية.

ب / تجربة الجمعيات التعاونية الزراعية في الهند:

تعتبر تجربة الهند من أبرز التطبيقات التعاونية الزراعية حيث كانت تستورد 50% من الغذاء لسكانها، ونجحت من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطعام وتصدير الفائض من خلال ثورة زراعية خضراء.

فقد قامت الحكومة بالإهتمام بالجمعيات التعاونية الزراعية وتطوير دورها من خلال وضع " خطط الخمس سنوات "، حيث كانت أغلب جمعيات الإئتمان الزراعي في الهند ذات حجم صغير وغير قادرة على التواصل مع جميع المناطق بالإضافة إلى قدرتها المالية والإدارية المحدودة، وبناءً عليه قامت هذه الجمعيات بعملية دمج لتكون جمعيات ائتمان كبيرة الحجم تعمل بما يتناسب مع خطط التنمية الموضوعة، وأن يكون لها رأس مال ذاتي يتم تمويله من قبل مساهمات الأعضاء بها ووضع مخصصات مالية للظروف الطارئة. وقد إهتمت خطة الخمس سنوات بأهداف مختلفة تم تنفيذها على مراحل، " ففي السنة الأولى تم توجيه الإئتمان للقروض الإنتاجية، والقروض لسداد قروض قديمة، وقروض غير إنتاجية ". في حين إهتمت السنة الثانية " بتحقيق التنمية الريفية المتكاملة "، وفي السنة الثالثة استهدفت " زيادة حجم صناديق التمويل بالجمعيات "، وفي السنة الرابعة ركزت على التأكد من أن الجمعيات تقوم بمهامها الائتمانية بكفاءة وفاعلية، بينما ركزت في السنة الخامسة على التأكد من توفير التمويل اللازم لصغار المزارعين، وأخيراً في السنة السادسة تحققت عملية التنمية المتكاملة للريف وزيادة القروض ذات الأجل القصير والمتوسط وزيادة التصنيع الزراعي (الشاذلي: 2010، ص89).

كما تمكنت الهند أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دولة منتجة للألبان على مستوى العالم، وذلك من خلال تنظيم مئات الألوف من المزارعين الصغار في تنظيمات تعاونية بدلاً من الاستثمارات الضخمة محدودة الفاعلية وهو ما يُعرف بمزارع الألبان التعاونية الحديثة، ومن ثم تمكنت الهند من إ يجاد فرص عمل للمزارعين الفقراء.

وبالتالي أصبحت التجربة الهندية نموذجاً رائداً للتطبيق التعاوني الزراعي على مستوى العالم. إن الهند تملك منظومة متكاملة للقطاع التعاوني الزراعي تشمل المنظمات التعاونية الزراعية من القرية إلى العاصمة، بالإضافة إلى البنوك التعاونية ومعاهد التدريب والتعليم ومنظمات التسويق والتصدير والتصنيع، وتعتبر الجمعيات التعاونية الزراعية للألبان وإنتاج اللحوم من أبرز صور التطبيق التعاوني الزراعي. حيث نجد أن الجمعيات التعاونية الزراعية في الهند تمارس اليوم عملية الإنتاج والتصنيع والتصدير، وتملك نسبة 100% من تصنيع الأسمدة والآلات الزراعية والسكر وجميع الصناعات الغذائية وأبرزها صناعة الألبان.

إن تعاونيات المزارعين الشعبية الديمقراطية في الهند هي التي حققت الثورة الزراعية الخضراء والاكتفاء الذاتي للغذاء وحولت الهند من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة للغذاء.

الدروس المستفادة:

يمكن إيجاز بعض الدروس المستفادة من تجارب الدول المشار إليها والتنظيمات التعاونية الزراعية العالمية في مجال تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية وإعادة هيكلتها فيما يلي:

1. أثبتت التجارب العملية على المستوى العالمي أن المؤسسات والمنظمات الزراعية والريفية بصفة عامة وفي مقدمتها الجمعيات التعاونية الزراعية تلعب دوراً هاماً في تنمية المجتمعات الزراعية والريفية، وينعكس هذا الدور على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات على اختلاف توجهاتها الإيديولوجية.

2. لا تخلو دولة متقدمة من تجربة رائعة ورائدة في العمل التعاوني الزراعي المدعم من قبل الدولة وبدون أحكام وصايتها أو تدخلها في شئون الجمعيات التعاونية الزراعية، ولعل تجربة اليابان أو المانيا أو إنجلترا أو حتى دولة من الجنوب مثل الهند تعطينا تجاربها دلالات إيجابية على دور العمل التعاوني الزراعي في نهضة الريف وقطاع الزراعة (كامل: 2011، ص75).

3. ضرورة إعادة تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية في ليبيا من جديد لكي تستطيع أن تحقق أهدافها بدرجة عالية من الكفاءة.

4. أن تعطي الحكومة المزيد من الإهتمام للجمعيات التعاونية الزراعية وإصلاح التشريعات التعاونية الزراعية لتواكب المتغيرات المحلية والعالمية.

5. إتباع سياسة الإدارة المتطورة وأن يتمتع القائمين على إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية بالكفاءة العالية.

6. إهتمام الجمعيات التعاونية الزراعية بتوجيه الأعضاء للمشاركة في صياغة خطط الإنتاج الزراعي مع توفير المعلومات للمزارعين والحزم التكنولوجية للإنتاج الزراعي، علاوة على تقديم الإرشاد الزراعي.

7. أن تدار الجمعية التعاونية الزراعية بالطريقة التي يراها أعضاؤها مناسبة لبرامج عملهم في إطار اللوائح والقوانين، مع مراعاة أنها مؤسسة تنموية لها أهداف اقتصادية واجتماعية دون تدخل من الحكومة بطريقة مباشرة (أبو الخير: 2014، ص51).

الاستنتاجات:

انتهت الورقة البحثية إلى استنتاجات مرتبطة بالواقع الراهن للتعاون الزراعي في ليبيا على النحو الآتي:

1. أدى غياب السياسة العامة للتعاون الزراعي إلى تعرض جهاز التعاون الزراعي لهزات وتغيرات عديدة في هيكله التنظيمي والوظيفي، وإلى فقدان الكفاءات والعناصر المدربة اللازمة لإستمرارية زخم العمل التعاوني الزراعي وتطوره، فأصبح عاجزاً عن القيام بدوره المناط به وعن مواكبة التطور الذي حدث في قطاع الزراعة.

2. اتضح من خلال دراسة التطور التاريخي للعلاقة بين الأجهزة الحكومية والقطاع التعاوني الزراعي لجوء هذا القطاع للدولة من أجل الحصول على معونات ومساعدات، فتعاملت الدولة مع الجمعيات التعاونية الزراعية في أغلب الأحيان من أجل الحصول على قنوات لتوزيع الدعم، مما أدى إلى تسلط وتدخل الأجهزة الحكومية في أدق شئون القطاع التعاوني الزراعي، من تخطيط ومراقبة وإشراف وتمويل وخلافه. وهذا أفرز حركة تعاونية زراعية خاضعة لسيطرة الحكومة، وأفرز بالتبعية تشريعاً في مجمله لا يعد تعبيراً عن طموحات وآمال القطاع التعاوني الزراعي.

3. واجهت الجمعيات التعاونية الزراعية عبر الفترات المختلفة الكثير من المشاكل والصعاب، التي أدت إلى تدني دور هذه الجمعيات، وعدم استجابتها للمتغيرات المحلية والعالمية والتكيف معها، وعدم إعادة هيكلة بنيانها التنظيمي بما يتلائم مع هذه المتغيرات، ووصلت في الوقت الراهن إلى وضع يحتاج إلى مراجعة شاملة، يلزمها اقتناع كامل من الدولة بالعمل على تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية فعلياً، وإلى اقتناع أعضاء هذه الجمعيات بحتمية الحركة الإيجابية لمواجهة المتغيرات المحلية والعالمية السريعة.

4. التمويل المتاح غير كاف للوفاء بمتطلبات تنفيذ برامج الجمعيات التعاونية الزراعية، وافتقار هذه الجمعيات إلى الخبرة اللازمة بين أعضائها، فضلاً عن التدخل الحكومي وأثره السلبي على أدائها، مما أسفر عن ضعف دورها وتقليص مساهمتها في تحقيق التنمية الزراعية، وفي تحسين أوضاع المزارعين ورفع مستوى معيشتهم.

التوصيات:

لتوظيف نتائج هذه الورقة البحثية بصورة إيجابية وفي إطار إحداث التطور المستهدف للجمعيات التعاونية الزراعية في ليبيا يمكن اقتراح عدد من التوصيات وآليات التنفيذ على النحو الآتي:

1. إعادة هيكلة جهاز التعاون الزراعي وتفعيله في ظل التكيف الهيكلي، والتصحيح الاقتصادي بشكل تدريجي، والعمل على رفع كفاءة البنيان التعاوني الزراعي وزيادة فعاليته من خلال تحرير الحركة التعاونية الزراعية وتأكيد أهليتها وشعبيتها ورفع الوصايا الإدارية من عليها.

2. ضرورة مراجعة مواد قانون التعاون الزراعي رقم 46 لسنة 1971م وإجراء تعديلات عليها بما يتوافق مع الأسس والمبادئ الدولية للتعاون، ويعمل على تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية.

3. دعم الجمعيات التعاونية الزراعية من قبل الدولة والمتمثل في التوجيه والرعاية والتشجيع ومنح التسهيلات وخاصة الدعم المالي لتخطي الصعاب، وإيجاد مصادر تمويل دائم للجمعيات التعاونية الزراعية عن طريق إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في التمويل التعاوني الزراعي (مصارف تعاونية)، وتشجيع تأسيس جمعيات التسليف التعاونية الزراعية، وذلك لتطوير مصادر التمويل والاستثمار الزراعي.

4. ضرورة إجراء تقويم علمي ودوري لأداء الجمعيات التعاونية الزراعية، والتزام هذه الجمعيات بالتخطيط العلمي لأنشطتها من خلال السياسات الزراعية لتحسين كفاءة الأداء لعملها، ويتم التقيد بها من جانب المزارعين لغرض حماية إنتاجهم من تدني الأسعار.

5. إنشاء مركز وطني للتدريب التعاوني، يقوم بإعداد الكوادر الفنية الزراعية المؤهلة والمدربة فنياً وتعاونياً للجمعيات التعاونية الزراعية، من خلال تنظيم الندوات والدورات التدريبية التي تستهدف وتهتم بقيادات العمل التعاوني الزراعي.

6. إنشاء مركز للمعلومات والبيانات التعاونية الزراعية يكون من مهامه تجميع البيانات والمعلومات الإحصائية عن الجمعيات التعاونية الزراعية وحصر الإمكانات والمنتجات، والعمل على تحديث المعلومات التجارية بالبيانات والمعلومات، وإصدار النشرات والدوريات التجارية الإعلامية عن أفضل مصادر السلع والخدمات.

7. تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية في ليبيا من خلال الإستفادة من تجارب الدول الناجحة في التعاون الزراعي، وتمكين هذه الجمعيات من الإستفادة من التكنولوجيا المناسبة لتطوير أساليب الإنتاج التقليدية، وبخاصة إدخال الميكنة الزراعية، وتطوير أداء هذه الجمعيات للأنشطة الزراعية وتقديم الخدمات للأعضاء بأسعار مناسبة وعلى أعلى درجة من الجودة مع توسيع مجالات أنشطتها.

المراجع:

أولاً / المراجع العربية:

1. أبو الخير، كمال حمدي (2014). تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية بين الواقع والمستقبل، مكتبة عين شمس، القاهرة.

2. الحسن، نجاة محمد (2013). " التعاون الزراعي حاضره ومستقبله ودوره في التنمية الزراعية "، مؤتمر التنمية التعاونية الشاملة، إدارة تخطيط المشروعات، وزارة الزراعة، الخرطوم.

3. الشاذلي، فوزي عبدالعزيز (2010). دراسات في التعاون " نحو تعاونيات زراعية متطورة "، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة.

4. القانون رقم 46 لسنة 1971م بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية (1971)، الجريدة الرسمية، العدد (42)، طرابلس.

5. كامل، عزالدين (2011). خبرات وتجارب دولية في التعاون الزراعي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.

6. مركز دراسات وبحوث الدول النامية (2010). ورشة عمل بعنوان: " دور الدولة في تطوير التعاونيات "، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

7. معهد التخطيط القومي (2009). آفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية في المرحلة القادمة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد (137)، القاهرة.

8. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2012). التعاونيات الزراعية تغذي العالم، روما.

9. إدارة التعاون والإرشاد والإعلام الزراعي والبحري (2017). وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية، طرابلس.

10. الإدارة العامة للإرشاد والتعليم والتدريب الزراعي (1983). (أمانة) وزارة الزراعة، طرابلس.

ثانياً / المراجع الأجنبية:

11. Agriculture Business Week, (2009). Lessons from Japan's Agri-Cooperatives. Available at: http:// www.agribusinessweek.com/lessons-from-japans-agr-cooperatives

12. Tsubota, Kunio, (2006). "Urban Agriculture In Asia: Lessons From Japanese Experience." Presented at the seminar on Urban/ Peri-urban Agriculture in the Asian and Pacific Region, Philippians.